اقتصاد

الحكومة تتحضر للانتخابات المحلية مع المحافظين

خميس للمحافظين: أنتم أكثر من أعطوا صلاحيات

محاسبة كل من يرشح أو يزكّي أو يدعم شخصاً سيئاً

| هناء غانم

أكد رئيس مجلس الوزراء عماد خميس أهمية عمل ودور المحافظ باعتباره المعني الأول والأخير بإنجاح العمليات الانتخابات في محافظته بالتنسيق مع اللجنة القضائية الفرعية وتتبع تنفيذ الخطط وصولاً إلى التنمية الشاملة، داعياً الجميع إلى تحمل مسؤولياتهم في هذه المرحلة الدقيقة التي تتطلب مضاعفة الجهود لتحقيق التنمية، مؤكداً أن المحافظين هم القادة الحقيقيون والأساس في العملية الانتخابية بالتنسيق مع قائد الشرطة واللجان الفرعية، مشيراً إلى أن هذا الثلاثي هو ما نراهن عليه خلال المرحلة القادمة في إنجاح العملية الانتخابية ولا سيما أنهم يحظون بدعم كامل من الحكومة لنجاح العملية الانتخابية وتأمين جميع متطلباتها.

جاء ذلك خلال الاجتماع الخاص بتحضيرات وزارات الإدارة المحلية والبيئة والداخلية والعدل لإجراء انتخابات مجالس الإدارة المحلية التي ستجري في ١٦ أيلول المقبل، حيث جدد خميس دعمه للمحافظين، واصفاً دورهم بالقيادي، فالمحافظ يمثل رئيس مجلس الوزراء بالسلطة التنفيذية ووزيراً ضمن مجالس الإدارة، مؤكداً أن المحافظ أكثر إنسان أعطي صلاحيات، مبيناً أهمية الدور الموكل إليه خلال انتخابات الإدارة المحلية في استنهاض الأشخاص الجدد النوعيين وبث روح العمل بعيداً عن المحسوبيات، لافتاً إلى أن كل من يرشح أو يزكي أو يدعم أي شخص سيئ سوف يحاسب.

هذا وجاء الاجتماع بحضور المحافظين للاتفاق على تحديد عدد الدوائر الانتخابية لمجالس المحافظات والمدن التي يزيد سكانها عن ١٠٠ ألف نسمة كذلك مجالس المدن والبلدات والبلديات وفقاً لعدد السكان، إضافة إلى التنسيق بين وزارتي الداخلية والإدارة المحلية لإعداد السجل الانتخابي العام وتأمين صناديق الاقتراع وطباعة النماذج اللازمة للعملية الانتخابية، وتم تحديد نسبة تمثيل القطاع العام والعمال والفلاحين بـ٥٠ بالمئة وباقي فئات الشعب بـ٥٠ بالمئة.

وطلب المجتمعون من وزارتي العدل والإدارة المحلية والبيئة زيادة عدد لجان الترشيح بما يتوافق مع الدوائر الانتخابية والمناطق في كل محافظة وبما يحقق الانسيابية والسهولة للمترشحين لتقديم الطلبات والبت فيها من قبل اللجنة القضائية الفرعية.

وخلال الاجتماع تم الطلب من كل محافظة إعداد خطة إعلانية وإعلامية ترويجية وتوعوية لجهة دور المواطن في الترشيح والانتخاب وأهمية ممارسة دوره الديمقراطي واختيار الأكفأ والأكثر اجتهاداً وقدرة أن يكون قائداً إدارياً ناجحاً في المرحلة القادمة التي تتطلب جهوداً نوعية في شتى مجالات التنمية وخاصة على صعيد الوحدات الإدارية التي هي أساس التنمية الشاملة وضرورة تقيد المرشحين بالأماكن المخصصة للإعلان.

وتركزت الطروحات خلال الاجتماع حول استعدادات مؤسسات الدولة اللوجستية والفنية والإجرائية اللازمة لإنجاح هذه الانتخابات وفق أفضل معايير الشفافية والنزاهة والتي ستكون بإشراف قضائي كامل من قبل اللجنة القضائية العليا للانتخابات واللجان الفرعية بالمحافظات.

بدوره قال وزير الإدارة المحلية حسين مخلوف: «يجب أن ننظر لمن ينجح بعين الاحترام فهو ليس موظفاً عادياً، ومجتمعنا قادر على انتخاب مجالس محلية تتحمل مسؤوليتها بالمرحلة القادمة».

وأضاف: «سيكون هناك آلية عمل جديدة تحترم كل من لم يرتكب أخطاء وتجاوزات».

وطالب بعض المحافظين بضرورة زيادة عدد الدوائر الانتخابية بحجة بعد المسافات، الأمر الذي أكد بخصوصه وزير الإدارة المحلية ووزير العدل أن من يرد أن يرشح نفسه ويتحمل هذه المسؤولية فعليه أن يتحمل ذلك وألا يبقى مكانه.

في الصلاحيات

من جانبه رأى محافظ حمص طلال البرازي أن هناك تناقضاً بين الأقوال والأفعال لجهة صلاحيات المحافظ، وقال: «لدينا صلاحيات من بعض الوزراء، وفي معظم الحالات يوقع المحافظ نيابة عنهم، فيما يخص عملنا، وبالمقابل لا يحق لنا تعيين مدير لدائرة أو شعبة».

وأكد ضرورة توضيح الأمر لأن الدعم المعنوي من الوزراء ورئيس الحكومة لم يتوافق مع حجم الصلاحيات المتاحة للمحافظين.

بدوره وزير الإدارة المحلية رد قائلاً: «لا أحد يجتهد بنص الصلاحيات ولا يمكن لأي وزير أن يسحب صلاحيات المحافظ»، مبرراً أن ما تقوم به الوزارة من الحد من الصلاحيات هو «ضمانة للطريقة التي يتم فيها تعيين الفاسدين».

وأشار الوزير إلى أن الخلل سوف يعالج وسيتم تصويبه و«نسمع عن مدير تم إعفاؤه وأقيل من منصبه وبعد عشرين يوماً يرشح إلى مكان أفضل مما كان فيه، فمن المسؤول عن ذلك؟»، لافتاً إلى أن الجميع معني بتصحيح الخلل «فهل يعقل مثلاً أن يطلب محافظ إضافة اعتمادات بمراسلة مباشرة لرئيس مجلس الوزراء، علماً بأن هناك خطة استثمارية وهناك خصوصية تتعلق بمهام وزارة الإدارة المحلية».

بدوره أكد خميس أن الحوار هو تطوير للعمل الحكومي وأهم عناوين الإصلاح الإداري.

زراعة وصناعة

بيّن وزير الزراعة أحمد القادري أن متطلباتنا من المحافظين في المرحلة القادمة فيما يتعلق بالخطة الزراعية الشتوية تتمثل بإعادة تأهيل شبكات الري لأن ٧٠ بالمئة من الأراضي في سورية تعتمد على الهطلات المطرية، إضافة إلى ضرورة الاهتمام بتسريع عمليات إصلاح شبكات الري كونها شبكة الأمان بالنسبة لنا، بالتوازي مع الاهتمام بالري الحديث، داعياً إلى ضرورة زراعة كل شبر خصوصاً الأراضي التي تم تحريرها، ومساعدة الفلاحين على معاودة نشاطهم الزراعي والاهتمام بالزراعات الأسرية.

بدوره أكد وزير الصناعة مازن يوسف ضرورة التعاون في تسهيل زيارة المناطق الصناعية وتقديم التسهيلات لإعادة إقلاع المنشآت، وتوجيه المستثمرين عن طريق المحافظين ليكونوا شركاء إستراتيجيين في إعادة إقلاع المنشآت الصناعية، لافتاً إلى وضع خطة إستراتيجية لكل المحافظات حسبما تتمتع به كل محافظة من مقومات لدعم الصناعة السورية على امتداد سورية ودعم الصناعات التي تعتمد على الزراعات مع الاهتمام بالصناعات الدوائية في الساحل، والأهم التركيز على الشراكة مع القطاع الخاص ووضع آلية لتنشيط العملية الصناعية في المرحلة القادمة.

في الختام

أشار الأمين العام لرئاسة مجلس الوزراء قيس خضر إلى التواصل شبه اليومي مع المحافظين، حيث هناك ملفات تعالج على مدار الساعة ونحن جاهزون للتعاون الشامل مع المحافظين، في جميع النواحي ومراعاة تبسيط الإجراءات والتنمية المكانية التي تعد من أهم المواضيع التي يجب التركيز عليها.

ثم عاد وزير الإدارة المحلية ليؤكد دعم المحافظين واستقلالهم، لافتاً إلى أن هناك ٣٧ مليار ليرة تم رصدها، زادت حتى أصبحت ٤٢ ملياراً ثم وصلت ٥٢ ملياراً، وهو ما يرتب علينا بذل أقصى الجهود للقيام بكل المهام المطلوبة منا على أكمل وجه وعلينا متابعة التنفيذ، ولاسيما أن هناك ٣ ملايين مهجر من خارج الوطن عادوا منذ بداية الأزمة إلى مناطقهم وهو ما يتطلب تهيئة إعادة المهجرين من خارج.

وفي نهاية الاجتماع طالب رئيس الحكومة بإعطاء فرصة قصوى لغاية ١٠ الشهر القادم لوضع آلية وخطة عمل واضحة لتطوير صلاحيات الوحدات الإدارية التي هي ليست كما كانت قبل الحرب بالمطلق.

صاغة يتلاعبون للتهرب من الإنفاق الاستهلاكي.. وجزماتي لـ«الوطن»: لم ندمغ أي مصاغ منذ ٢٠ يوماً

| علي محمود سليمان

بيّن رئيس جمعية الصاغة وصنع المجوهرات في دمشق غسان جزماتي لـ«الوطن» أن حالة الركود لا تزال مستمرة في أسواق دمشق منذ نحو عشرين يوماً، وأن الصاغة وأصحاب الورش لم يتقدموا بطلب دمغ أي مصاغ منذ بدء تطبيق المرسوم الخاص برسم الإنفاق الاستهلاكي، وإرسال المالية لمراقبيها إلى مقر الجمعية للإشراف على تحصيل الرسم، حيث إن أصحاب الورشات والصاغة حين علموا بأنهم مطالبون بتسديد ٩٠٠ ليرة سورية عن كل غرام ذهب؛ أحجموا عن الدمغ، وذلك تخوفاً من عدم بيع هذه المصاغ بعد دمغها، فكل كيلو غرام ذهب عليه ضريبة بـ٩٠٠ ألف ليرة سورية.

ولفت جزماتي إلى أن الحركة الوحيدة النشطة في الأسواق هي الشراء من المواطنين حيث إن الصائغ يرغب في شراء ذهب من الناس ليتمكن من إعادة بيعه لأنه مدموغ ومسدد الضريبة عليه من قبل، وبذلك يتمكن من بيعه من دون أن يحتاج إلى دمغه وتسديد الرسم، إضافة إلى أنه يحصل ضريبة عليه من الزبون، ولذلك عممت جمعية الصاغة على جميع الصاغة ومحلات بيع الذهب لعدم بيع أي مصاغ ذهبية وفق السعر الجديد للضريبة وهو ٩٠٠ ليرة سورية على كل غرام ذهب، لكون الذهب الموجود حالياً في الأسواق هو ذهب قديم تم دمغه سابقاً وفق السعر السابق وهو ٣٠٠ ليرة سورية على كل غرام ذهب، وتحذر الجمعية جميع المواطنين من شراء أي ذهب بأجرة دمغ مرتفعة، لأنه لا توجد بضاعة جديدة في الأسواق.

ونوه جزماتي بأن هذا الحال يشجع أصحاب النفوس الضعيفة لاستغلاله والاستفادة منه، بابتكار طرق جديدة للاحتيال على القانون والتهرب من تسديد الضريبة، وآخرها أن يقوم البائع بنقل القطعة المدموغة عن سنسال ذهب عيار ٢١ ووزنه ٤ غرامات، ويضعها على سنسال من ذات العيار ولكن وزنه ١٥ غراماً أو أكثر وبذلك يبيع السنسال الكبير على أنه مدموغ ومسدد الضريبة ويتهرب من تسديدها، منوهاً بأنه في هذه الحالات لا يمكن الكشف عن التلاعب لكون الصائغ يقوم بوضع الدمغة على قطعة ذهبية من العيار نفسه ويدعي أنه قام بدمغها في وقت سابق.

وأشار رئيس جمعية الصاغة إلى أن الذهب الخام مازال يدخل بشكل طبيعي من الخارج لكونه لا يندرج ضمن ضريبة رسم الإنفاق الاستهلاكي، ولكن يتم تحصيل ١٠٠ دولار عن كل كيلو غرام ذهب يدخل من الحدود، لافتاً إلى أن هذا الذهب الخام يدخل إلى الورشات التي تقوم بصياغته وتخزينه بانتظار إيجاد الحل لضريبة رسم الإنفاق الاستهلاكي، مع وجود تخوف من قيام البعض ببيع الذهب من دون دمغة تهرباً من تسديد الضريبة.

وأضاف جزماتي: إن الانخفاض الحالي في سعر الذهب يعود لانخفاض سعر الدولار محلياً حيث تم التسعير على أساس دولار وسطي بـ٤٣٥ دولاراً، إضافة إلى انخفاض سعر الأونصة عالمياً بحوالى الـ٤٠ دولاراً حيث سجلت في نهاية الأسبوع سعراً بـ١٢١٠ دولارات، وعليه تم تسعير غرام الذهب عيار ٢١ يوم أمس بسعر ١٥٣٠٠ ليرة سورية.

«بيمو السعودي الفرنسي» يعزز حضوره في حلب بفرعي المحافظة والمدينة الصناعية

| حلب- خالد زنكلو

بحضور نخبة من رجال أعمال ووجوه المجتمع الحلبي وفي مسعى لتعزيز حضوره في عاصمة الاقتصاد السوري التي قطعت شوطاً مهماً في مسيرة التعافي، افتتح بنك بيمو السعودي الفرنسي الإثنين فرعي المحافظة والمدينة الصناعية في الشيخ نجار لتقديم خدماته إلى شريحة أوسع والمساهمة في إعادة إعمار ما دمرته الحرب.

وخلال افتتاح مقر فرع المحافظة، أثنى نائب محافظ حلب محمود ضبيط ممثلاً عن محافظها حسين دياب على جهود البنك في تنويع سلة خدماته وتوسيع شبكة فروعه في الشهباء «التي تعافت اقتصادياً ليقترب أكثر من الفعاليات الاقتصادية». وأضاف: «نحن على يقين وثقة بأنكم ستكونون عند حسن ظن الجميع بكم».

وشدد الرئيس التنفيذي لـ«بيمو السعودي الفرنسي» جوزيف رفول لـ«الوطن» على دور البنك في خدمة المجتمع السوري في مجالات عديدة منها تقديم منح دراسية سنوية منذ سنوات، يجري زيادة مبالغها المرصودة بشكل مستمر، لطلاب جامعتي «هبة» و«الريادة» الخاصتين بدمشق «لمساعدة الطلاب على إكمال تحصيلهم العلمي والحصول على شهادات جامعية تؤهلهم كي يكونوا أشخاصاً منتجين وفاعلين في المجتمع، وهذا واجب علينا، ونبدي استعدادنا لتوظيف من يرغب من الطلاب فور تخرجهم». وأضاف رفول بأن للبنك مساهمات عديدة تمليها المسؤولية الاجتماعية كتقديم مساعدات لجمعيات خيرية تقدم العون لمحتاجيه، «ومنها ما تعنى بذوي الاحتياجات الخاصة الذين نقدم لهم معدات طبية مثل الكراسي المتحركة».

وأكد الرئيس التنفيذي للبنك أنه شريك ومساهم أساسي في إعادة إعمار سورية من خلال القروض المتنوعة والعديدة التي يوفرها، وتراعي وتلائم حاجات المجتمع، مثل القرض السكني وقرض الترميم السكني والقرض المهني، الذي يؤمن مستلزمات العمل، بالإضافة إلى قرض الترميم المهني لإعادة ترميم المنشآت المتضررة. وأشار إلى إطلاق البنك لقرض «رائدات الأعمال» الجديد من نوعه، ويخص سيدات المجتمع وربات المنزل الراغبات بتأسيس أعمال خاصة بهن واقتناء حاجات المنزل. ولفت إلى أن لكل قرض شروطه وضماناته وإلى الإقبال الكبير على خدمات البنك في حلب وخصوصاً على قرض التمويل المهني كما في مدينة الشيخ نجار الصناعية.

وعن توقيت وجدوى افتتاح فرعي حلب الجديدين، اللذين انضما إلى فروع العزيزية والسليمانية والفرقان، بيّن نائب المدير التنفيذي للبنك أندريه لحود لـ«الوطن» أن إعادة افتتاح فرعي المحافظة و«الشيخ نجار» تعبير عن إيمان إدارة البنك بعودة حلب بالكامل إلى لعب دورها المنوط بها «الأمر الذي يتطلب إعادة الفروع، التي تم إغلاقها لظرف من الظروف، إلى الحياة»، وكشف عن خطة البنك لافتتاح ٧ فروع جديدة أخرى تضاف إلى الـ٥ العاملة في حلب ضمن خطة البنك حتى عام ٢٠٢٠: «وذلك على اعتبار البنك رائداً وسباقاً في لعب دور القائد في مجاله، وهذا هو التحدي الذي نواجهه مع دوران عجلة الصناعة بحلب وإعادة افتتاح فرعنا في مدينتها الصناعية ولو عبر بناء مسبق الصنع لحين إعادة ترميم بناء الفرع القديم في أقرب وقت لوضعه في الخدمة».

وجدد لحود تأكيده أن خطة البنك تستهدف إعادة افتتاح الفروع في المناطق التي كانت غير آمنة وتأهيل الفروع المدمرة وأن هدف إدارة البنك إعطاء الأهمية والاهتمام الكافي لمدينة حلب «ونعد التجار والصناعيين والمواطنين بأننا سنكون إلى جانبهم وسنلبي احتياجاتهم بأي طلبات وخدمات مصرفية وقروض».

وبافتتاح فرعي المحافظة والمدينة الصناعية في حلب، يرتفع عدد فروع «بيمو السعودي الفرنسي» إلى ٣٠ فرعاً منتشرة في جميع المحافظات السورية بعد إعادة افتتاح فرع عدرا وفرع دمر الشهر الماضي بميزات جديدة وتقنيات متطورة تحاكي نظيرتها العالمية.

٣ مليارات ليرة ربح شركات التأمين الخاصة التشغيلي خلال ٢٠١٧ نصفها من «الإلزامي»

| عبد الهادي شباط

بلغ إجمالي الربح التشغيلي الذي حققته شركات التأمين الخاصة في فروع التأمين كافة في عام ٢٠١٧ نحو ٣ مليارات ل. س بزيادة ٢١٪ عن العام السابق، نصفها من فرع تأمين السيارات الإلزامي، حيث كان له الحصة الكبرى من الربح التشغيلي، وذلك بمقدار ١,٥ مليار ل.س، بانخفاض بنسبة ٢ بالمئة عن العام ٢٠١٦، يليه فرع تأمين السيارات الشامل بحوالى ٧٢١ مليون ل. س، مرتفعاً بنسبة ٦٤ بالمئة عن العام ٢٠١٦، ثم فرع تأمين الحوادث العامة بمبلغ ٣٢٥ مليوناً وتأمين النقل بنحو ٣١٠ ملايين.

وبحسب تقرير خاص عن الربح التشغيلي لشركات التأمين الخاصة عن العام ٢٠١٧ (حصلت «الوطن» على نسخة منه)؛ حقق فرع التأمين الصحي أكبر خسارة تشغيلية، بحوالى ٣٢١ مليون ل. س، وبانخفاض ١٩ بالمئة عن العام ٢٠١٦، كما انخفض الربح التشغيلي في كل من تأمينات الحريق والهندسي على حين حققت تأمينات الحياة نسبة نمو كبيرة في الربح التشغيلي عن العام السابق وبلغت قيمة الربح ٢١٠ ملايين.

كما أظهر التقرير أن شركة التأمين الوطنية حققت أعلى ربح تشغيلي بحوالى ٥٢٤ مليوناً بنمو ٢٧ بالمئة عن العام ٢٠١٦، تليها السورية العربية ٤٦٠ مليوناً بنمو ٣٠ بالمئة عن العام السابق، ثم المتحدة بربح ٤٠٦ ملايين والتأمين العربية ٣٣٠ مليوناً.

كما كشف التقرير عن انخفاض الربح التشغيلي لدى كل من الإسلامية بنسبة ٦٩ بالمئة عن العام السابق، والثقة بنسبة ٣٤ بالمئة والكويتية بنسبة ٢٢ بالمئة.

بينما كان أعلى نمو في الربح التشغيلي عن العام السابق لدى شركة الاتحاد التعاوني، وذلك بنسبة ٢٥٦ بالمئة، ثم العقيلة بنسبة ٢٠٠ بالمئة، أما أقل ربح تشغيلي فكان لدى الاتحاد التعاوني بحوالى ٣٢ مليوناً، وشركة الاتحاد التعاوني بحوالى ٦٠ مليوناً.

وفي تصريح لـ«الوطن» بيّن مدير في التأمين أن السياسات الاستثمارية لشركات التأمين خلال العام الماضي تخللها عدد من الملاحظات، أهمها وجود شركتين فقط لديهما سياسة استثمارية واضحة وجيدة ومفصلة، على حين يوجد ست شركات تأمين لديها سياسة استثمارية مختصرة، لا تتجاوز خمس صفحات، ويوجد ثلاث شركات تأمين ليس لديها سياسة استثمارية.

وأشار إلى أنه عند دراسة استثمارات شركات التأمين الفعلية تبين أن شركة التأمين التي احتلت المرتبة الأولى من حيث العائد على استثمار الودائع هي شركة المشرق، حيث بلغت فوائد ودائعها قيمة ٢٥١ مليون ليرة، ثم شركة الوطنية بمبلغ ٢٤٤ مليون ليرة، وشركة الثقة السورية بمبلغ ٢٤١ مليون ليرة، وأقلها شركة السورية العربية للتأمين حيث بلغت فوائد ودائعها قيمة ٥٠ مليون ليرة.

كما بيّن أن شركة التأمين التي احتلت المرتبة الأولى من حيث العائد على استثمار الأسهم هي شركة العقيلة للتأمين التكافلي حيث بلغ العائد على أسهمها نحو ملياري ليرة ثم الشركة السورية الكويتية للتأمين بمبلغ ٦٣٥ مليون ليرة.

وبيّن أن هناك أربع شركات تأمين ليس لديها استثمارات بالأسهم، ونحو ست شركات تأمين تقوم بالاستثمارات العقارية، وحققت شركة أدير للتأمين أكبر عائد على الاستثمارات العقارية، لافتاً إلى أن الشركة التي حققت المرتبة الأولى من حيث إجمالي العائد على الاستثمار لديها هي شركة العقيلة للتأمين التكافلي بمبلغ ٢,١ مليار ليرة بسبب تنوع المحفظة الاستثمارية لديها وسياستها الاستثمارية الواضحة ثم الشركة السورية الكويتية للتأمين.

وأشار إلى أنه بناء على الملاحظات التي تم تسجيلها حول استثمار الشركات تم وضع معايير يجب على شركة التأمين الاعتماد عليها في وضع السياسة الاستثمارية للشركة.

«التجارة الخارجية» تسعى إلى توريد ١٦٠ آلية و١٥٩ دراجة نارية والأفضلية للتجميع المحلي

| صالح حميدي

تسعى المؤسسة العامة للتجارة الخارجية إلى تنظيم عقود لتوريد آليات مختلفة مع بداية الشهر التاسع القادم ١٦٠ آلية مختلفة و١٥٩ دراجة نارية.

وتضمنت تلك العقود بحسب كتاب (حصلت «الوطن» على نسخة منه) توريد ١٧ سيارة سياحية CC ١٦٠٠ و٦ سيارات حقلية و١٩ سيارة بيك آب دبل كبين و٣١ سيارة بيك آب كبين واحد و٣٢ ميكرو باصاً سعة ١٤ راكباً و٢٤ ميكرو باصاً سعة ٢٤ راكباً و٣ باصات سعة ٢٩ راكباً عدد و٧ فانات سياحية و٢٠ فاناً، ورشة صغيرة عدد ١ وسيارة بيك آب كبين مفرد مغلقة إضافة إلى ١٥٩ دراجة نارية.

وأشارت المؤسسة إلى أنها تمنح المنتج السوري حزمة من الأفضليات أبرزها خصم ١٥ بالمئة من علامات التثقيل على السعر الاقتصادي عند دراسة العروض المقدمة من الشركات الصانعة للآليات التي تمتلكها الحكومة السورية كلياً أو جزئياً، وخصم ٥ بالمئة من علامات التثقيل على السعر الاقتصادي عند دراسة العروض المقدمة من الشركات السورية التي تقوم بتجميع الآليات محلياً.

ووضعت مؤسسة التجارة مجموعة من الشروط لتوريد هذه الآليات أهمها أن تكون الآلية جديدة وغير مجددة مع تحديد سنة الصنع، إضافة إلى شروط خاصة بالمحرك ومواصفاته الفنية وسعته وحجمه وقوته، وشروط لعلبة السرعة والمقود والإطارات والمكابح والكبين وتحديد بلد المنشأ والشركة الصانعة والطراز وسنة الصنع وفق القوانين والأنظمة النافذة في الجمهورية العربية السورية والتزام بتوافر وتأمين القطع التبديلية للآلية المعروضة ولمدة لا تقل عن ٥ سنوات وتحديد مراكز الصيانة اللازمة وفترة الضمان من سوء الصنع لمدة عام أو ٢٠٠٠٠ كم.

واشترطت أن تكون عمليات التوريد وفق نظام عقود المؤسسات والشركات والمنشآت العامة الصادر بالقانون رقم ٥١ لعام ٢٠٠٤ ودفتر الشروط العامة لنظام العقود الموحد الصادر بالمرسوم رقم ٤٥٠ لعام ٢٠٠٤.

واشترطت على صعيد الأسعار أن تكون بالليرات السورية أو بالدولار الأميركي للآلية الواحدة بشكل إفرادي مع تحديد القيمة الإجمالية على أن يتم التسديد بالليرة السورية حصراً بتاريخ الاستحقاق وذلك سنداً لبلاغ رئاسة مجلس الوزراء رقم ١٥/٢٦/ب تاريخ ٢٠١٥/١٠/٢١.